الرئيس الفلسطيني يزور غزة في غضون شهر

هنية يعلن التوصل لاتفاق بين «حماس» و«فتح» برعاية مصر

رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية

عواصم – «وكالات»: يتوجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى قطاع غزة «خلال أقل من شهر» في سياق جهود المصالحة الفلسطينية، بحسب ما أفاد قيادي فلسطيني الخميس.

وقال عضو اللجنة المركزية في حركة فتح زكريا الأغا لوكالة فرانس برس إن «كل الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا ستنتهي قريبا جدا، في غضون أيام على أبعد تقدير وسيصدر الرئيس أبو مازن قرارا بإلغائها جميعا»، وذلك في إشارة إلى التدابير التي اتخذتها السلطة الفلسطينية للضغط على حركة حماس وبينها التوقف عن دفع رواتب موظفي السلطة في غزة.

من ناحية أخرى أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية فجر أمس الخميس، التوصل إلى اتفاق مع حركة فتح برعاية مصرية.

وقال عضو الدائرة الإعلامية في حركة حماس طاهر النونو، في تصريح نقله المركز الفلسطيني للإعلام: «نزف إلى شعبنا وأمتنا الخبر التالي: رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية يعلن التوصل فجر أمس إلى اتفاق بين حركتي فتح وحماس برعاية مصرية كريمة».

وكان وفدان قياديان من حركتي فتح وحماس وصلا العاصمة المصرية القاهرة يوم الإثنين، لعقد مباحثات للمصالحة الفلسطينية بينهما برعاية جهاز المخابرات المصرية.

وتأتي حوارات القاهرة بعد أسبوع من وصول وفد حكومة الوفاق برئاسة رئيس وزرائها رامي الحمد الله إلى قطاع غزة وعقدها اجتماعا وزاريا فيه واستلام مقرات وزاراته.

وأعلن مسؤول ملف المصالحة في حركة فتح، رئيس وفدها إلى مباحثات القاهرة أن تمكين حكومة الوفاق من بسط سلطتها في غزة أول ملفات الحوار مع حركة حماس.

وبدأت أولى جولات الحوار بين حماس وفتح ظهر الثلاثاء، بمقر المخابرات العامة المصرية في القاهرة، واستمرت نحو 10 ساعات من المباحثات، وسط أجواء إيجابية وتكتم شديد على النتائج.

وناقش المجتمعون عدداً من موضوعات ملف المصالحة الفلسطينية بعمق بهدف رفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني وتخفيف الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، وفق بيان مشترك حصل «المركز الفلسطيني للإعلام» على نسخة منه.

ووفق مسؤولين من الجانبين، فإن المباحثات تركزت على تمكين حكومة الوفاق من تسلم مهام عملها في قطاع غزة، وآليات تنفيذ اتفاقية 2011، بما في ذلك معالجة ملف الموظفين والمعابر.

وينص «اتفاق القاهرة» على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وانتخابات للمجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، إضافة إلى إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية.

من جهة أخرى قصفت المدفعية التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي، الأربعاء، نقطة رصد ميدانية تابعة لكتائب القسام الجناح المسلح لحركة حماس، بثلاث قذائف مدفعية.

وقالت مصادر فلسطينية، إن «المدفعية الإسرائيلية قصفت نقطة تابعة لكتائب القسام، شرق مخيم المغازي وسط قطاع غزة، دون الإبلاغ عن وقوع إصابات في المكان».

وأضافت المصادر أن «القصف الإسرائيلي جاء رداً على إطلاق نار على دورية إسرائيلية قرب الحدود الشرقية وسط قطاع غزة».

■ المدفعية الإسرائيلية تقصف موقعاً للقسام وسط القطاع

جيش ميانمار: الروهينغا «البنغاليون» ليسوا من سكان البلاد الأصليين

عناصر من جيش ميانمار

قال قائد جيش ميانمار الجنرال مين أونغ هليينغ في اجتماع بالسفير الأمريكي سكوت ماريسل، إن المسلمين الروهينغا ليسوا من السكان الأصليين في البلاد، وإن وسائل الإعلام متواطئة في تضخيم عدد اللاجئين الفارين.

ولم يتطرق الجنرال في الاجتماع على ما يبدو إلى الاتهامات الموجهة لجنوده بارتكاب انتهاكات.

ووصف الروهينغا بلفظة «البنغاليين»، التي يعتبرونها انتقاصا من وضعهم، مضيفا أن المستعمرين البريطانيين هم المسؤولون عن الأزمة.

وقال ماريسل وفقا لتقرير عن الاجتماع نشر على صفحته على فيس بوك أمس الخميس: «ميانمار لم تدخل البنغاليين وإنما ادخلهم المستعمرون».

وتابع: «ليسوا سكاناً أصليين وتثبت السجلات أن اسمهم لم يكن حتى الروهينجا في الفترة الاستعمارية، وإنما البنغاليين فقط».

وقال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إن قوات الأمن في ميانمار دفعت بطريقة وحشية نصف مليون شخص من الروهينجا من شمال ولاية راخين إلى بنغلادش وأحرقت بيوتهم ومحاصيلهم وقراهم لمنعهم من العودة.

وكانت العمليات العنيفة من جيش ميانمار قد جاءت رداً على هجمات شنها متمردون من الروهينجا على نحو 30 موقعا أمنيا يوم 25 أغسطس.

تركيا: اعتقال 7 أشخاص فيما يتصل بانفجار مصفاة

انفجار في خزان للنفط بتركيا

انقرة – «وكالات»: قال تلفزيون (إن.تي.في) أمس الخميس، إن السلطات التركية ألقت القبض على 7 أشخاص في إطار التحقيق في انفجار خزان بمصفاة تابعة لشركة توبراش أسفر عن مقتل 4 أشخاص الأربعاء.

ووقع الانفجار عقب أعمال صيانة في المصفاة الواقعة في إقليم إزمير بغرب البلاد، ولم يتأثر الإنتاج بالانفجار.

البرلمان الإيطالي يقر جزءاً من تعديل قانون الانتخابات

البرلمان الإيطالي

روما – «وكالات»: أقر البرلمان الإيطالي جزءا من تعديل قانون الانتخابات، وسط احتجاجات عنيفة من بعض الأحزاب.

وكانت حكومة رئيس الوزراء الإيطالي باولو جنتيلوني، قد ربطت التصويت الأربعاء، في مجلس النواب، بتصويت على الثقة لتمرير التعديل المثير للجدل بشكل أسرع.

ومن المنتظر أن يجري التصويت على أجزاء أخرى من التعديل، ويحتاج مشروع القانون في أعقاب ذلك إلى موافقة مجلس الشيوخ.

وبعد هذا التعديل مهما بالنسبة للانتخابات البرلمانية المقبلة.

ويأتي حزب النجوم الخمسة في طليعة الأحزاب المناوئة للتعديل لأنه يعزز الائتلافات، وهو الأمر الذي يرفضه الحزب بشكل عام، كما انتقد الحزب أيضا ربط التصويت على التعديل بتصويت الثقة.

يذكر أن الانتخابات البرلمانية يجب أن تجرى في إيطاليا في موعد أقصاه ربيع 2018.

وتتصارع الأحزاب السياسية في البلاد منذ شهور بضراوة على تعديل قانون الانتخاب، وذلك بعد أن فشل رئيس الوزراء السابق ماتيو رينزي، في تعديل الدستور، ما أدى إلى عدم وجود قانون انتخابات متفق عليه بالنسبة لمجلسي النواب والشيوخ.

ويؤيد مشروع التعديل الراهن، حزب الحكومة الاشتراكي الديمقراطي، وحزبا (رابطة الشمال) اليميني الشعبوي، و«إلى الأمام إيطاليا» المحافظ.

ويجمع القانون الجديد بين نظامي الانتخابات بالقائمة النسبية، والأغلبية المطلقة.

الرئيس الأمريكي يقاوم ضغوطاً لتخفيف موقفه من اتفاق إيران النووي

ترامب عن كوريا الشمالية: هدوء يسبق العاصفة

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: أكد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيما يبدو أنه كان يضع في ذهنه كوريا الشمالية، عندما وصف اجتماعا للقادة العسكريين في الأسبوع الماضي بأنه «هدوء يسبق العاصفة».

وفي مقابلة مع شبكة فوكس نيوز الأمريكية يوم الأربعاء، سئل ترامب عما كان يقصده بتلك العبارة الغامضة والتي زادت المخاوف من اقتراب الولايات المتحدة وكوريا الشمالية من الحرب.

وقال ترامب ردا على السؤال: «لا يمكن أن نسمح لهذا بأن يستمر. لا يمكننا ذلك»، مضيفا أن الصين ساعدت جيدا في الوضع، وقال: «قطعوا الخدمات المصرفية لكوريا الشمالية».

كان ترامب قد أدلى بالتصريح: «هدوء يسبق العاصفة» خلال التقاط صور قبل تناول العشاء مع قادة عسكريين أمريكيين وزوجاتهم في 5 أكتوبر.

وجاء العشاء عقب اجتماع بحث فيه ترامب والقادة العسكريون قضايا إيران وكوريا الشمالية وأفغانستان وقتال تنظيم داعش.

ووصف ترامب يوم الأربعاء اتفاقا دبلوماسيا مع كوريا الشمالية جرى التوصل إليه خلال عهد الرئيس السابق بيل كلينتون بأنه فاشل.

وقال: «قبل أن يجف الحبر على العقد، كانوا استأنفوا العمل مجددا بالفعل على الصواريخ والسلاح النووي».

وأضاف: «لا يمكن أن نسمح بحدوث هذا، كان ينبغي الاعتناء بهذا منذ فترة طويلة».

من ناحية أخرى يواجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ضغوطا هائلة في وقت يبحث فيه الشهادة بعدم التزام إيران بالاتفاق النووي الدولي، وهي خطوة تتجاهل تحذيرات من داخل وخارج إدارته من أن هذا من شأنه أن يقوض مصداقية الولايات المتحدة.

ومن المتوقع أن يكشف ترامب هذا الأسبوع، يوم الجمعة على الأرجح، النقاب عن استراتيجية واسعة بخصوص التصدي لإيران، ويظل مطروحا دائما احتمال أن يغير موقفه في اللحظات الأخيرة ويشهد بالتزام طهران بالاتفاق الموقع في 2015، والذي وصفه بأنه «محرج» وأنوا اتفاق جرى التفاوض عليه على الإطلاق.

وأبلغ مسؤولون أمريكيون كبار وحلفاء أوروبيون ومشرعون أمريكيون بارزون ترامب، أن رفضه التصديق على الاتفاق سيترك الولايات المتحدة معزولة، ويمنح طهران الأفضلية دبلوماسيا، ويجازف في نهاية المطاف بالقضاء على الاتفاق.

ووقعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي وإيران على الاتفاق الذي خفف العقوبات على طهران في مقابل فرض قيود على برنامجها النووي.

وقال مسؤول كبير بالإدارة الأمريكية، إنه بعدما أوضح ترامب جليا قبل نحو 3 أشهر أنه لن يصدق على التزام إيران بالاتفاق، تحرك مستشاروه لتقديم خيارات له لبحثها.

وأضاف المسؤول الذي طلب عدم الكشف عن اسمه «عرضوا خطة تؤمن الحماية للأمور التي يساورهم القلق بشأنها، لكنها لا تشمل تجديد التصديق على الاتفاق، وهو ما أوضح الرئيس أنه لن يفعله، بدأ تطبيق هذه الخطة».

وذكر المسؤول أن ترامب يبلغ الزعماء الأجانب والمشرعين الأمريكيين أن رفضه التصديق على اتفاق إيران لن ينسفه.

وتابع المسؤول: «إنه لا ينسحب منه، قرص انسحابه منه تنقلص إذا ما تعاونوا معه لتحسينه».

في سياق متصل، قال مسؤولون في البيت الأبيض إن من المتوقع أن يعلن ترامب عن سياسة شاملة أكثر نزوعاً إلى المواجهة تجاه إيران، وتهدف إلى كبح برامجها النووية والصاروخية الباليستية ودعمها المالي والعسكري لجماعة حزب الله وجماعات متطرفة أخرى.

واعتبر ترامب أن الاتفاق النووي أكثر سخاء مع إيران، وأنه لن يمنعها من محاولة تطوير سلاح نووي.

وانتقد فقرات تضمنها الاتفاق تنتهي بموجبها بعض القيود على برنامج إيران النووي مع مرور الوقت، كما يطالب بتشديد اللهجة بخصوص الصواريخ الباليستية وعمليات التفتيش، وتقول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إن إيران ملتزمة بالاتفاق.

استبعد مسؤولون أوروبيون بشكل قاطع إعادة التفاوض على الاتفاق، لكنهم قالوا إنهم يشاطرون ترامب مخاوفه إزاء تأثير إيران المثير للاضطرابات في الشرق الأوسط.

وقال عدد من الدبلوماسيين إن أوروبا ستكون مستعدة لبحث فرض عقوبات على تجارب الصواريخ الباليستية الإيرانية، وإعداد استراتيجية لكبح النفوذ الإيراني في المنطقة.

وأضاف المسؤولون أيضاً أن المجال قد يكون متاحا لفتح مفاوضات جديدة بخصوص ما سيحدث عند بدء انتهاء أجل بعض البنود الأساسية في الاتفاق في العام 2025، برغم عدم وجود ما يدعو للاعتقاد بأن إيران ستكون مستعدة للدخول في مثل هذه المفاوضات، وقالت إيران إنها قد تنسحب من الاتفاق إذا خرجت منه الولايات المتحدة.

وعدم تصديق ترامب على الاتفاق لن يسحب الولايات المتحدة تلقائياً منه، لكنه سيمهل الكونغرس الأمريكي 60 يوما لتقرير ما إذا كان سيعيد فرض عقوبات طهران التي علقت بموجب الاتفاق.

وذكر مسؤول أمريكي مطلع أن رفض التصديق على امتثال إيران للاتفاق، قد يضع كل أطرافه في جانب والولايات المتحدة على الجانب الآخر.

وأضاف المسؤول: «هذا يعني أنه رغم أن فرنسا والآخرين مهتمون أيضا بكبح أنشطة إيران المثيرة للاضطرابات، فإن احتمال أن يتبعوا الولايات المتحدة قد يكون مستبعداً فيما يهدد بنسف الاتفاق».

وتحدثت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع ترامب هذا الأسبوع، ليعبرا عن مخاوفهما بشأن القرار المحتمل بعدم التصديق على اتفاق إيران.

وقال دبلوماسي فرنسي كبير: «إذا كان الشعور هو أن الولايات المتحدة لم تعد تدعم الاتفاق، فإن الواقع السياسي هو أن الاتفاق سيكون عرضة لمخاطر شديدة وسيكون تطبيقه صعبا للغاية».

وذكر مسؤولان أمريكيان آخران، طلبا أيضا عدم الكشف عن اسميهما، أن لغة ترامب النارية على عدد من الجبهات تزعج أيضا الكثيرين من مساعديه، وكذلك بعض أقرب حلفاء الولايات المتحدة والذين سأل البعض منهم المسؤولين الأمريكيين في الخفاء عما إذا كان هدف ترامب الحقيقي هو مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية.

وأوضح أحد المسؤولين أنه مثل اللهجة الحادة مع كوريا الشمالية بخصوص برنامجها النووي، فإن النقاش بخصوص إيران أزعج أيضا كبير موظفي البيت الأبيض جون كيلي ووزير الدفاع جيم ماتيس ووزير الخارجية ريكس تيلرسون الذين حاولوا نصح الرئيس بأن هناك مخاطر كبيرة في المسار الذي سيختار المضي فيه.

وأضاف «لكن في نهاية المطاف الكل يسلم بأنه هو صاحب القرار».

ويراقب حلفاء ترامب الذين يعارضون الاتفاق الرئيس عن كثب لمعرفة إمكانية أن يستجيب للضغوط.

وقال مساعد ترامب السابق للأمن القومي سيباستيان جوركا «لن يجدد التصديق على الاتفاق، لست قلقا، حدسه صائب قطعا».